

منظمة حقوقية تطالب السلطات السعودية بوقف محاكمة معتقلي أبريل 2019

التغيير

طالب مركز حقوقي سلطات آل سعود بوقف محاكمة الكتاب والنشطاء من معتقلي أبريل/ نيسان 2019.

وقالت منظمة القسط لحقوق الإنسان إنه بعد عامين من حملة الاعتقالات التي استهدفت مجموعة من الكتاب والنشطاء أفرجت سلطات آل سعود عن بعضهم.

لكن محاكمتهم ما تزال مستمرة على خلفية تهمة متعلقة بالحق في التعبير عن الرأي.

واعتقلت السلطات ما بين 4 و9 أبريل قرابة 13 مدون وكاتب، منهم صلاح الحيدر ابن المدافعة عن حقوق الإنسان عزيزة اليوسف (التي ما تزال تواجه محاكمة جائرة).

والكتّاب بدر الإبراهيم ومحمد الصادق وثمر المرزوقي وعبدالله الدحيلان ونايف الهنداس وعلي الصفار ورضا البوري وخديجة الحربي والروائي مقبل الصقّار.

والناشط فهد أبالخير والمترجم أيمن الدريس والمحامي عبداً الشهرى، وصلاح الحيدر وبدر الإبراهيم يحملان الجنسيّتين الأمريكيّة و أخرى من المملكة.

وأضافت منظمة القسط أن اعتقال المدونين والكتاب يرجع لمشاركتهم في الحوار العام حول الإصلاح، ويبدو أن استهدافهم كان مرتبطاً بمناصرتهم القضية الفلسطينية.

وبصلة بعضهم بنشاطات حقوق المرأة، ما كشف مرةً أخرى عن استهتار السلطات بحق الناس في حرية التعبير والرأي.

وأشارت إلى أنه وبعد أن ظلوا محتجزين لأكثر من سنة دون تهمة، وبعد استجوابهم حول أنشطتهم الثقافية بدأت جلساتهم القضائية في 30 سبتمبر 2020 عند المحكمة الجزائية المتخصصة.

كما عقدت لهم جلسات أخرى في 21 ديسمبر من العام نفسه، ولكن أفرج عنهم إفرجاً مؤقتاً في فبراير ومارس 2021 نتيجة الضغط الدولي

وأكدت منظمة القسط أن محاكمتهم ما تزال مستمرة وأقيمت آخر جلساتهم في 8 مارس 2021، دون أن يتحدد موعد الجلسة القادمة.

وجاءت الحملة في إبريل 2019 بعد نحو أسبوعين من إفرج السلطات عن المعتقلات النسويات؛ عزيزة اليوسف، إيمان النفجان، رقية المحارب، مع سريان إجراءات محاكمتهم بتهمة التخابر مع جهات خارجية.

وسبقت هذه الحملة حملة اعتقالات بأمر من بن سلمان، في سبتمبر 2017، شملت عدداً من العلماء والكتّاب والدعاة، أبرزهم ضمن "تيار الإصلاح" في المملكة.

وتعتقد القسط أن الأفراد المستهدفين في حملة اعتقالات أبريل 2019 اعتقلوا لممارستهم حقهم في التعبير السلمي عن آرائهم

ودعت سلطات آل سعود مرةً أخرى أن تسقط كافة الدعاوى الموجهة ضد معتقلي أبريل ، وعليها الإفراج عن كل المعتقلين على خلفية تعبيرهم السلمي عن آرائهم أو نشاطهم الحقوقي.